



اتجاهات

البرلمان العربي الانتقالي ومنطقة التجارة العربية الحرة



أ. منصور محمود عبد الغفار*

جاء الإعلان عن تشكيل البرلمان العربي الانتقالي لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بشؤون المواطن العربي والقضايا الأساسية في ربوع الوطن العربي الكبير، ولعل الشأن الاقتصادي يحتل الصدارة في اهتمامات البرلمان، خاصة وأن مقررات القمة العربية التي عقدت مؤخراً في العاصمة السعودية الرياض ركزت على ضرورة الاهتمام بالتكامل الاقتصادي بكافة جوانبه، ويأتي قيام اتحاد جمركي عربي في مقدمة الاهتمامات.

والممتنع لتطورات العمل الاقتصادي العربي المشترك يدرك أنه اتخذ بداية تاريخية جادة منذ انعقاد القمة العربية بالقاهرة في سنة ١٩٩١م وتبنى قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي وقع في شأن قيامها بروتوكول تنفيذي في عام ١٩٩١م يستهدف قيام التجمعات التجارية الإقليمية كما حددتها المادة ٤٢ من اتفاقية الجات التي انضمت إليها ٢١ دولة عربية هي البحرين الكويت، المغرب، تونس، جيبوتي، موريتانيا، مصر، قطر، الإمارات، الأردن، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية وهناك عدد من الدول العربية لم تنضم إلى تلك الاتفاقية بعد، كسوريا والعراق وليبيا وجزر القمر والصومال ودولة فلسطين، ويلحظ أن منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى استكملت تفكيك الرسوم الجمركية بين أعضائها اعتباراً من يناير ٢٠٠٢م وصارت تمثل أساساً تعاقدياً لاستكمال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ومرجعية يمكن أن تحكم التعاون العربي في مجال العلاقات البينية، وبالرغم مما واجهها من صعوبات أهمها ما يتعلق بالاتفاق على قواعد تفعيلية وتفصيلية وجادة للمنشأة تكفل توفير حماية للصناعات والمنتجات العربية وتشجع على تعميق التكامل العربي بجذب الاستثمارات في مجالات تحتاجها كافة الدولة العربية. وقد كان ذلك أحد مقررات الجلسة الاعتيادية للبرلمان العربي التي عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة من ٦٢-٩٢ / ٠١ / ٢٠٠٢م.

الملاحظ أن الصعوبات التي تكتنف مسيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة لا تحول دون تطوير المنطقة والدخول في مراحل أعمق للتعاون والاندماج الاقتصادي العربي، بل إن قيام المرحلة التالية في صورة اتحاد جمركي عربي سوف تتغلب على أهم عائق يقف أمام توسيع نطاق منطقة التجارة الحرة وهو قواعد المنشأ، فعند توحيد النظم والرسوم الجمركية لا تصبح هناك حاجة لقواعد المنشأ وشهاداتها نتيجة توحيد المعاملة لكل المداخلات، ويتعين التسليم بأن مناطق التجارة الحرة لا توفر في حد ذاتها إمكانية زيادة التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري أو جذب الاستثمارات، فمناطق التجارة الحرة هي بطبيعتها شكلها القانوني أدوات لفتح الأسواق وتحفيز القدرة التنافسية وليست وسيلة للإنتاج بالكميات والجودة المطلوبة، وهي أمور ترتبط بالسياسات المشتركة الملائمة التي بدونها لا تكتمل فائدة اتفاقات مناطق التجارة الحرة وبالتالي لا يجب التوقف طويلاً عند هذه المرحلة.

ولا شك إن هناك فرقاً بين إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة وبين إقامة نظام اقتصادي عربي فعال وهو الهدف الأشمل الجدير ببذل كل الجهود لتحقيقه، وهو يأتي بإقامة عدة نسق وأنظمة في مجالات مختلفة كنظم التجارة ووسائل الدفع، والسياسات النقدية والمالية وحل المنازعات التجارية، والمسائل الاجتماعية وغير ذلك، ولا يقتصر على اتفاقية واحدة أو سلسلة من الاتفاقيات، إنما يكون هدفه تحديد وإقامة وتفعيل أنماط العلاقات العربية المختلفة التي تؤهل الدول العربية لكي تشارك في تشكيل القرن الحادي والعشرين بمنظور عربي متكامل.

وحيث إن أشكال التعاون الاقتصادي تندرج من أبسطها المتمثل في منطقة التجارة الحرة وصولاً إلى السوق المشتركة والموحدة، مروراً بمرحلة الاتحاد الجمركي فقد أزف الوقت بالدول العربية كي تبدأ في الانتقال للمرحلة التالية والأعمق في العلاقات الاقتصادية العربية البينية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي مما يدعو إلى تعميق العلاقات العربية وزيادة توسعها الرأسي في المجالات القائمة والجديدة ودعم العمل العربي لتمكينه من التعاون مع أوضاع المنافسة الدولية واستغلال الارتباط العربي بالتجمعات الخارجية لتحسين الأوضاع التفاوضية العربية.

ولذلك فقد جاءت التوصية في اجتماع البرلمان العربي الانتقالي الأخير بالقاهرة بالبدء في التفاوض حول قيام الاتحاد الجمركي العربي ومساندة البرلمان العربي لهذه الخطوة بمختلف الوسائل التي يملكها لتكون خطوة نحو تحقيق ما تصبو إليه الجماهير العربية في المجال الاقتصادي.

* عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي الانتقالي